عبدالله بن زايد يؤكد حرص الإمارات على المشاركة في الجهود العالمية للحد من تغير المناخ

عبدالله بن زايد

الرياض/ متابعات :

أكد الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أن دولة الإمارات العربية المتحدة تولي أهمية كبيرة لتعزيز مشاركتها في الجهود والمفاوضات العالمية الهادفة إلى الحد من ظاهرة تغير المناخ. موضحا أن إنشاء إدارة مختصة بالطاقة وتغير المناخ مؤخرا بوزارة الخارجية يأتي في إطار هذه الرؤية وذلك لتعزيز الدور الفاعل والبناء للدولة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ.

جاء ذلك خلال حفل استقبال أقامه الشيخ عبدالله لعدد من قادة الدول والوزراء وكبار المسئولين بالوفود المشاركة عقب وصوله مدينة كانكون بالمكسيك للمشاركة في مفاوضات المؤتمر السادس عشر للأطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (سي أو بي 16) .

وقال « تجسد مشاركتنا في كانكون تصميم دولة الإمارات العربية المتحدة على التصدي لتحديات تغير المناخ عبر التعاون وتضافر الجهود مع الأطراف الدولية والتنسيق معها على أعلى المستويات » .

وأشاد بجهود حكومة المكسيك والأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ والتي شجعت على اعتماد الشفافية في الفترة التي سبقت انطلاق المفاوضات .. مشدداً على أهمية تكريس هذا النهج طيلة مراحل المفاوضات الجارية في كانكون.

وأضاف أن اعتماد منهجية تقوم على الشفافية والتعاون يأتي في صلب العوامل التي تضمن التوصل إلى اتفاقية متوازنة من شأنها تلبية احتياجات ومتطلبات كل من الدول النامية والمتقدمة.

وتقدم بالشكر لرئاسة مؤتمر الأطراف ورئيس الاتفاقية على حسن الإدارة والتنظيم وحثهم الأطراف كافة على اعتماد الشفافية .

الجدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك في مؤتمر (سي أو بي 16) بوفد رفيع المستوى برئاسة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان ؛ يضم الدكتور راشد أحمد بن فهد وزير البيئة والمياه والدكتور سلطان أحمد الجابر المبعوث الخاص لدولة الإمارات لشؤون الطاقة وتغير المناخ والرئيس التنفيذي لمصدر وعدد كبير من الخبراء والمفاوضين.

صباح: الكويت دولة قانون.. والخلافات السياسية تحسمها القنوات والأدوات الدستورية

الشيخ محمد صباح السالم

الكويت / متابعات :

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيةالكويتي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح أن الكويت دولة يحكمها القانون ؛ معربا عن الأمل في أن تحسم الخلافات السياسية ضمن القنوات والأدوات الدستورية.

جاء ذلك في رد للشيخ الدكتور محمد على أسئلة للصحافيين اثر مشاركته في حفل تخريج الدفعة الثانية من متدربي المعهد الدبلوماسي الكويتي الذي أقيم تحت رعاية وحضور الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء.

وقال «مرة أخرى نؤكد ان الكويت دولة يحكمها القانون ورجال مؤمنون بالقانون واعتقد اننا جميعا سواسية أمام القانون كما جاء في النص الدستوري ونتمنى في هذه الأجواء التي نحن فيها ونحن نحتفل بالعيد الوطني ال50 للاستقلال وال20 للتحرير أن تكون أيامنا كلها فرح» مشيرا الى ضرورة حسم «الخلافات السياسية كما هو منصوص عليه في الدستور ضمن القنوات والأدوات الدستورية».

وكان الشيخ محمد قد القى كلمة ارتجالية خلال حفل التخريج دعا فيها الخريجين إلى خدمة الوطن وتمثيل الكويت خير تمثيل في الخارج والداخل.

وقال «نحتفل اليوم بتخريج كوكبة من الدبلوماسيين في هذا المبنى الجميل (المعهد الدبلوماسي الكويتي) الذي له معنى ورمزية تاريخية ويجمع بين عبق التاريخ والاصالة والحداثة».

واضاف ان «الاصالة تتمثل في الرمزية التاريخية للكويت في هذا المبنى» الذي يجمع ما بين الكويت والمجتمع العالمي والتواصل الذي كان ولا يزال سائدا بينهما « مشيرا إلى أن رمزية التواصل هي سفينة الصحراء «التي ربطت الكويت في عمقها الاستراتيجي» وسفينة البحر «التي ربطت الكويت في عمقها التجاري والحضاري».

وأشار الشيخ محمد إلى الدور الذي يضطلع به المعهد الدبلوماسي الكويتي «حيث استطاع خريجوه وقبل عامين ان يتبوأوا رئاسة بعثات دبلوماسية بلغت 24 سفيرا وسفيرة» مشيدا في الوقت ذاته بتوجيهات ودعم ورعاية الشيخ ناصر المحمد الاحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء للمعهد.

وذكر أن الكويت «دولة صغيرة وسلاحها الأول هو بناء شبكة قوية من العلاقات حول العالم وما نقوم به في هذا المعهد هو تسليح ابناء الكويت وبناتها بسلاح العلم والايمان والاخلاق».

واختتم الشيخ محمد كلمته بالقول ان «الحكمة ضالة المؤمن ..ونحن في هذا المعهد عاهدنا الله وعاهدناكم بأن نوفر جميع المتطلبات التي تمكن ابناءنا وبناتنا من الانطلاق في رحاب العلم والمعرفة وان يتحصنوا بسلاح الايمان لكي يمثلوا بلدهم وأمتهم واميرهم خير تمثيل» مضيفا «سنواصل هذا النهج وسنسلح ابناءنا وسنزيد من انفتاح مجتمعنا على العالم لان هذه هي قيم الكويت في الاساس».

ودعا الله عز وجل أن يحفظ امير البلاد ولي عهده الامين والحكومة الرشيدة وان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

خليفة بن سلمان يؤكد التزام البحرين بتنفيذ تعهداتها في مجال حقوق الإنسان

البحرين

المنامة / متابعات :

جدد رئيس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، التزام مملكة البحرين بالتعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في تنفيذ تعهداتها الطوعية بشأن تعزيز وضمان حقوق الإنسان في المملكة ؛ مؤكدا أهمية أن تتلاقى جهود المجتمع الدولي والمؤسسات الرسمية والأهلية على هدف ترسيخ مكتسبات حقوق الإنسان، باعتبارها مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع من أجل حياة كريمة واحترام متبادل للإنسانية.

ودعا في رسالة وجهها إلى العالم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان إلى نظرة أكثر شمولاً عند التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، تنطلق من الإيمان بأن تحقيق الأهداف المنشودة يتطلب نوعاً من التكامل بين الحقوق المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأشار إلى أن احترام حقوق الإنسان وترسيخها يعد مؤشراً أساسياً لقياس مدى تقدم الشعوب، حيث لا يمكن لأي أمة أو شعب أن ينهض ويصبح عنصراً نشطاً على خريطة المجتمع الدولي، ما لم تكن حقوق الإنسان في صدارة أجندته ومشروعه التنموي.

وقال إن التعاون الدولي الفاعل لترسيخ حقوق الإنسان واحترامها فكراً وممارسة، يشكل عاملاً محوريا في ضمان الحفاظ على كرامة البشر على اختلاف أجناسهم وأعراقهم ودياناتهم، وسبيلاً لا غنى عنه لحماية الأمن والسلم الدوليين من أي تهديدات تعترض مستقبل العالم وحاضره.

وأضاف أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، حيث أكد هذا الإعلان أن جميع البشر يولدون أحرارا ويتساوون في الحقوق والكرامة من دون تمييز.

وأكد رئيس الوزراء أن تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال صيانة وتعزيز حقوق الإنسان وترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أرض الواقع يتطلب جهدا دوليا متواصلا، وعملاً جماعياً منظما من أجل التصدي لأية ممارسات سلبية، قد تشكل انتهاكاً لهذه الحقوق، خاصة في المناطق التي تشهد توترات واضطرابات في مختلف أرجاء العالم.

وشدد على ضرورة دعم الجهود التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة لترسيخ وتعزيز حقوق الإنسان وفق رؤية عالمية تستهدف توفير الضمانات اللازمة لحياة أفضل لشعوب العالم.

وطالب المجتمع الدولي بالعمل على دفع النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة، وترسيخ العدالة، وإشاعة الرفاه الاجتماعي، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان.

وأكد أهمية تحري المصداقية والنزاهة في تقارير الرصد والمتابعة المتعلقة بحقوق الإنسان، بحيث تكون مرآة عاكسة للصورة والواقع من مختلف زواياه، مع الالتزام باستقاء المعلومات وتوثيقها من مختلف المصادر من أجل صورة أكثر شمولا وعدالة في تقييم الخطوات التي تقوم بها الدول في مجال حقوق الإنسان.

ولفت إلى أن تزايد أعداد المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بقدر ما يعطي مؤشرا على الاهتمام والزخم المتزايد بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان، فإنه يثير المخاوف بشأن تشتت جهودها في الوقت الذي يمكن فيه استثمار طاقاتها بشكل أفضل إذا ما تكاملت جهودها بشكل مترابط ؛ مشددا على أن نجاح العمل الحقوقي وفاعليته يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى التزامه بالأطر القانونية ومراعاته للشروط التنظيمية التي يتم تحديدها لضمان نزاهته وشفافيته، كما ينبغي أن يكون ملتزما بالحياد تجاه مختلف القضايا والفئات المكونة للمجتمع.

وأكد استمرار مملكة البحرين في نهجها الداعم لكل جهد يسهم في الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، ويساعد في تعزيزها، بما يتوافق مع رؤية المملكة الحضارية المنبثقة من الشريعة الإسلامية الغراء، وما جبلت عليه البحرين عبر تاريخ طويل من التسامح والتآخي بين مختلف الديانات والمذاهب، بالشكل الذي يتماشى مع ما قطعته على نفسها من تعهدات والتزامات دولية.

ورحب بموافقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة أبوظبي مؤخرا، على مقترح البحرين بإنشاء مكتب حقوق الإنسان لمجلس التعاون ضمن جهاز الأمانة العامة للمجلس، تكون مهمته العمل على إبراز ومتابعة إنجازات المجلس في مجال حقوق الإنسان، مؤكدا أن هذه الخطوة تعطي مؤشرا قويا على اهتمام البحرين ودول مجلس التعاون بصيانة وتعزيز حقوق الإنسان كأولوية تصب في زيادة روابط التكامل الخليجي المشترك.

وأوضح أن صيانة واحترام حقوق الإنسان كقيمة إنسانية نبيلة، يحظى باهتمام واسع في المملكة، وهو ما يتضح جليا في حرصها على أن تكون هذه الحقوق حاضرة بقوة في بنود ميثاق العمل الوطني، ونصوص الدستور، من خلال التأكيد على كفالة الحريات الشخصية وحرية العقيدة وحرية التعبير، والمساواة بين المواطنين، وكفالة الحق في التعليم والصحة والعمل والضمان الاجتماعي، إلى جانب سعيها إلى تحويل هذه البنود إلى ممارسات حياتية من خلال منظومة متكاملة من التشريعات والقوانين التي تكفل أفضل الممارسات في هذا المجال.

ولفت إلى أن مملكة البحرين في ظل الإرادة القوية لعاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عززت مبادئ حقوق الإنسان وجسدت ملامحها على ارض الواقع، ووضعت التنمية في العنصر البشري على رأس استراتيجيتها، ونجحت في تنفيذ العديد من الخطوات التي تستهدف الارتقاء بأوضاع المواطن المعيشية والحياتية، وذلك في إطار رؤية اجتماعية متكاملة جعلت من المواطن محورا لكل جهد تنموي.

وأشاد رئيس الوزراء بدور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان في البحرين، مثنيا على جهودها في نشر الوعي الحقوقي، والتنبيه إلى أي انتهاكات متعلقة بحقوق الإنسان ومنها الاتجار بالبشر، الأمر الذي يساعد الجهات الرسمية المعنية على معالجتها على الفور.

وأعرب عن تفاؤله بأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ستقوم بدورها كإطار وطني مهمته تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، باستقلالية وحرية وحيادية تامة، بما يتوافق مع التزامات المملكة الدولية.

وقال إن ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان تمر على مملكة البحرين هذا العام، وهي تعيش زهوة نجاح الانتخابات النيابية والبلدية التي شهدتها المملكة مؤخرا، حيث تمت في أجواء من النزاهة وحظيت بتقدير عالمي واسع النطاق.

وأكد أن مسيرتنا الديمقراطية التي استحقت مزيداً من تقدير وإشادة العالم بما أتاحته من مجال واسع للحرية والمشاركة في صنع القرار، تزيدنا ثقة بأننا نسير في الطريق الصحيح، مرجعنا في ذلك ما نمتلكه من إرث الأمة وقيم وموروث ثقافي وتاريخي أصيل، وإرادة على الوصول بالوطن إلى أعلى مراتب النهضة والإنجاز.

وأشار إلى أن نجاح المملكة في ترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات، والإشادات الدولية المتتالية بنجاحاتها في العديد من مظاهر التنمية المستدامة وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، هو نتاج جهد متواصل أسهم فيه جميع أبناء البحرين رجالا ونساءً، والذين كانوا جميعا على قدر المسؤولية الوطنية، وهو عهدنا بالجميع، سواعد تتفانى من أجل رفعة الوطن وتعزيز قدراته.

وقال إن مملكة البحرين تجدد تأكيدها في هذه المناسبة مشاركتها دول العالم في رؤاها وتصوراتها وخطواتها لمزيد من التعزيز لحقوق الإنسان، وأنها ستعمل من خلال عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية من أجل عالم أكثر أمنا واستقرارا يعيش أفراده في مناخ إيجابي يدفعهم نحو مزيد من الإبداع والعطاء الإنساني الرائع.

أضواء

محمد بن علي المحمود

ما بعد الوأد .. المرأة ككائن أدنى

في المقالين السابقين ، رأينا كيف صنعت القاعدةُ النفعيةُ الواقعيةُ في تاريخنا حالةَ وأد ثقافي تنتج نفسها باستمرار . لقد استمر الوأد الذي قام على فرضيات القاعدة النفعية ؛ حتى بعد زوال المبررات النفعية التي يشرعن النفعي من خلالها لفعله اللاإنساني ، بل حتى بعد أن ضخ الإسلام وعيا مضادا لثقافة الوأد السائدة آنذاك في معظم الحضارات ، ومهد الطريق لتحرير الإنسان.

لقد استمرت ثقافة الوأد ، وجرى تسريبها في صور شتى صور لا يراد منها إلا أن تخفف من حدتها كفعل قتل متعمد ، وجرى توظيف المعطيات الثقافية الوافدة في القرون الإسلامية الأولى لتعزيز حالة الوأد في الواقع وفي المتن الثقافي في آن واحد ، بل لقد جرى تأويل النصوص الإسلامية الأولى ؛ لتتلاءم مع روح ثقافة الوأد السائد آنذاك ؛ في حال تعذر اعتسافها لتنطق بما تريده ثقافة الوأد صراحة . وهكذا أصبح الفرد العربي / المسلم يصنع عالمه اللاإنساني (= عالم الوأد) في الواقع بوحي الثقافة الأولى ؛ بقدر ما كان واقعه اللاإنساني المتوحش يصنع ثقافته التي ستستمر معه إلى هذه اللحظة الراهنة التي فجرت التناقضات ، والتي لا يزال كعربي وكمسلم يحار فيها بين ثقافة الإنسان المتعولمة ، وبين ثقافته الخاصة التي لم تعترف بعد بالإنسان .

كحل وسط ، أو كحل تفاوضي ، أو كتنازل اضطراري ، ومنذ بدايات التدوين الأولى لنصوصنا الثقافية ، جرى الاعتراف للمرأة بـ(حق) في الوجود وبحق في المال وبحق في التصرف ، وليس بحقوقها الكاملة كإنسان الاعتراف بشيء غير ذي بال من الحقوق ، من أجل حجب الاعتراف عن كامل الحقوق ، هو المكر الثقافي الذي مارسته إيديولوجيا التقليد على امتداد تاريخنا الثقافي الطويل . وقد نجح هذا المكر ، وأرسى قواعده على مستوى الواقع ، كما نجح في شرعنته على مستوى الخطاب الثقافي السائد . وساعده على هذا النجاح ، أن اللحظة التاريخية كانت تدعم توجهه لإبراز هذا الاعتراف الجزئي بوصفه منجزا إنسانيا رائدا في هذا المجال .

لقد حاولت ثقافتنا التقليدية أن تجمع بين النصوص الدينية الأساسية التي تقوم على قاعدة التحرير الإنساني ، وتقويض كل صور التراتبية الإنسانية من جهة ، وبين استحقاقات الواقع الإنساني واشتراطات النسق الثقافي من جهة أخرى ، فالمرأة في هذا السياق لها (حقوق) يجب تأييدها ؛ ولكن ليست كحقوق الرجل المرأة في هذا السياق الماكر ، يكفيها أن يُعتَرف لها بحق (هكذا بالتنكير!) وأن تدخل في عالم الإنسان ولكن لا يجوز لها أن تطمع بالحقوق ، ولا أن تحلم بالمساواة التي تضعها في السياق الإنساني للعالم الإنساني (عالم الرجال) .

يقول المتنبي ، الرمز الثقافي العربي الأكبر، راثياً أم سيف الدولة :

ولو كان النساء كمن فقدنا
لفُضلت النساء على الرجال
وما التأنيثُ لاسم الشمس عيب
ولا التذكير فخر للهلال

ما يقوله المتنبي هنا ، هو لسان حال ثقافتنا التقليدية ولسان حال التقليديين الذين يضعون قاعدة التمايز كقاعدة أزلية أولى ، ثم يهمشون عليها باستثناءات تؤكد فرضية التمايز . الأصل ، عند المتنبي كما عند ثقافتنا ، أن التأنيث عيب ، ولكن ، هنا استثناء ، والأصل في التذكير الفخر ، ولكن هنا استثناء . (أم سيف الدولة) هي استثناء يؤكد القاعدة . و(لو) هنا وضعت لشرط مستحيل التحقق . ولهذا من المستحيل أن تفَضل النساء على الرجال ، كما أن من المستحيل أن تتساوى معهم في ضوء هذا الطرح الثقافي .

في هذا السياق الثقافي ، القاعدة الأزلية الموروثة تقول : الرجال هم الأفضل . وأم سيف الدولة استثناء لا يغير الواقع ، ولا يهز المسلّمات الثقافية ؛ بقدر ما يدعمها ويؤكدها . ولهذا جرى الاتكاء على الصور البيانية التي تتعلل بما هو خارج الإطار الإنساني (=الكواكب) حيث التذكير والتأنيث مجرد إشارات مجازية . ومن هنا ، لا ضير على الثقافة التقليدية أن تتصور أن الشمس أفضل ؛ مع أن اسمها أنثوي ، ولا أن الهلال أقل ؛ مع أنه مذكر ؛ لأنه في النهاية ، لا الشمس أنثى في الواقع ، ولا القمر ذكرٌ في الواقع ، ولا يفرض هذا التذكير والتأنيث والتفاضل المجازي بينهما أي تغييرات جوهرية على التصورات الجندرية للتقليديين .

والغريب أن المتنبي لا يمنح أمَّ سيف الدولة هذا الاستثناء الذي يفضلها بالأفضلية على الرجال ؛ إلا بعد أن يضعها في سياق الوأد . يقول المتنبي ، أو تقول ثقافتنا :

على المدفون قبل الترب صونا
وقبل اللحد في كرم الخلال
وليست كالإناث ولا اللواتي
تعد لها القبور من الحجال

فأم سيف الدولة مدفونة (موءودة) قبل دفنها الحقيقي بعزلها وحجبها عن الفضاء الإنساني العام . لقد تم دفنها مرتين ، مرة قبل الموت ومرة بعده . ودفنها قبل الموت مفخرة لها ، فلابد أن تدفن قبل الموت كي تحوز المكانة التي تتجاوز بها عالم النساء . إنها بسبب هذا الدفن (الوأد الاستباقي) ، أصبحت بصريح العبارة (ليست كالإناث) الإناث اللاتي تعد القبور أفضل منازلها ! . أم سيف الدولة تم دفنها معنويا ، أو دفنت نفسها على مستوى المعنى ؛ تجاوزت الحاجة الذكورية لدفن النساء أحياء ، على اعتبار أن القبور هي الحجاب المفضل الذي تقترحه ثقافتنا : ثقافة التقليد .

إذن ، في هذا السياق التقليدي ، لابد للمرأة من أن تلغي وجودها ؛ كي يتم قبولها كحالة استثناء . وجودها كإنسان على مستوى المعنى ، مرتبط بإلغائها على مستوى الجسد . هنا ، لابد أن تجاهد المرأة كي تلغي ذاتها كوجود عيني ؛ من أجل أن تحصل على شهادة الإعتراف الاستثنائية بأنها إنسان ، وأن كونها امرأة وإنساناً في آن ، هو استثناء يجب أن يبقى في خانة : الاستثناء .

اليوم ، يمارس التقليديون اللعبة نفسها ؛ ليقفزوا على استحقاق المساواة . يؤكدون على مضض أن المرأة (قد!) تتفوق ، ولكنهم يؤكدون أن هذا هو الاستثناء الذي يجب ألا يكون له أثر في المنظومات الحقوقية . التحول الإيجابي الذي يفتخر التقليديون بتحقيقه في مجال حقوق المرأة ، هو إضمار ثقافة الوأد أو تحجيمها في مقابل الاعتراف بالمرأة ككائن إنساني ، ولكن ليس ككائن مساوٍ ؛ من حيث هو اختلاف ، للجنس الآخر المقابل.

ما يفخر به التقليديون ، أو ما يتفضلون به على المرأة اليوم ، كان يمكن أن تكون له قيمة ؛ لو تم طرحه قبل قرنين أو ثلاثة قرون ، أي قبل أن تقوم منظومة الحقوق الغربية بتفعيل الرؤية الإنسانية للإنسان أولًا ، وللإنسان المرأة ثانياً ، وقبل أن تتعولم ثقافة الغرب ، وتصبح هي روح العالم المعاصر الذي يجبر الآخرين على مراجعة أنفسهم / ثقافتهم ، والبحث عن مبررات لكل ما هو مضاد للإنساني فيها .

وتحت ضغط ثقافة العصر (= الثقافة الغربية) وما أفرزته من وعي بالإنسان ، وحساسية تجاه أي انتهاك لهذا الإنسان ، وافق التقليديون على الانتقال من مربع (الوأد) إلى مربع (النقص) ، أي المرأة ككائن أدنى / ناقص ؛ لقطع الخط على حضور المرأة في مربع (التساوي) الذي يعني الاعتراف بكامل حقوق المساواة ، التي هي حقوق الإنسان .

اعتراف التقليديين ليس تصورا إيجابيا صاعدا بقوة الوعي الذاتي ، وإنما هو ضرورة أملتها عليهم الحالة الثقافية الراهنة التي يستحيل عزلها عن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان . ولا يعني كونها ضرورة أن هذا الاعتراف النسبي مجرد نفاق ثقافي ، وإنما يعني أن هذا الاعتراف عند بعضهم حدث عن قناعة حقيقية ، ولكنه لم يتم إلا بفعل شيوع وتشرعن منظومة حقوق الإنسان العالمية ذات المصدر الغربي ، وقدرتها بنسب متفاوتة على زعزعة بعض التصورات الموروثة عن المرأة وعن الإنسان عند التقليديين .

إذن ، مجتمعاتنا التقليدية ، في بعض شرائحها، وفي أحسن أحوالها ، تجاوزت حالة (المرأة الموءودة) ، لكن ليس إلى (المرأة الإنسان) ، وإنما إلى (المرأة كأنسان أدنى) لا يتساوى مع الإنسان المعيار(= الرجل) .

ولا يعني هذا أن ثقافة الوأد غائبة أو أنها لا تمتلك قوة الحضور الفاعل ، وإنما يعني ذلك أن المراجعات الثقافية التي حركت ضمائر بعضنا قادته إلى مرحلة وسط بين (المرأة الموءودة) و(المرأة الإنسان) . وعلى هذا ، فنحن ، في أحسن أحوالنا ، لا نزال في منتصف الطريق ، ولا يزال النصف المتبقي هو الأبعد شقة ؛ لأن قطعه يستلزم القطع مع ثقافة التقليديين ، وأن يغيب عنا هاجس الالتقاء معهم في منتصف الطريق.

عن / صحيفة (الرياض) السعودية

(الجمارك) السعودية تبدأ تخفيض رسومها على (122)سلعة من(20) إلى(6.5) ٪

الرياض / متابعات :

تبدأ مصلحة الجمارك السبت القادم المرحلة الخامسة والأخيرة من تخفيض الرسوم الجمركية على 122 سلعة من المواد الكيميائية والعطور والشامبو ومعاجين الأسنان ومعاجين الحلاقة والغراء والمبيدات الحشرية والتنر وحبيبات البلاستك واللفائف ومنتجات بلاستيكية .

وقال مدير عام الجمارك صالح الخليوي: سيتم تخفيض الرسوم التي تتراوح حاليا بين 7.6 ٪ و20 ٪ لتصبح بين 5.5 ٪ و6.5 ٪ ، كما ستنخفض رسوم سلع الرزنامة الزراعية التي تضم 10 منتجات من 25 ٪ إلى 15 ٪ .

واضاف الخليوي أن هذا التخفيض في قطاع السلع يأتي وفقاً لالتزام المملكة مع منظمة الجمارك العالمية على خمس مراحل، حيث التزمت بموجبه الجمارك السعودية بتنفيذ المراحل في مواعيدها اعتباراً من اليوم الأول لانضمام المملكة إلى المنظمة عام 2005 وتم تخفيض 472 بندا جمركيا، وفي المرحلة الثانية عام 2007 شمل التخفيض 22 بندا ، والمرحلة الثالثة عام 2008 ضمت إعفاء وتخفيض 180 بندا، وفي المرحلة الرابعة عام 2009 شمل التخفيض 20 بندا جمركيا، والمرحلة الخامسة والأخيرة سيشمل التخفيض 122 بندا ليصبح إجمالي ما تم إعفاؤه وتخفيضه في جميع المراحل 816 بندا جمركيا.